مرونة المنهج النقدي في إثبات الأخبار عند المحدثين

دراسة في مرويات التفسير والمغازي والسير

The Flexibility of Critical Methodism in Reports affirming by Tradition Reporters: a study of Quranic interpretations and Prophet's military campaigns and biographies reports

خليفة العربي رزيق *

[1] جامعة وهران1 (الجزائر) . khalifarzg@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/16 تاريخ القبول: 2023/06/11 تاريخ النشر: 2023/08/20

ملخص:

يعالج هذا المقال قضية مهمة من قضايا نقد المرويات، وهي قضية تكيُف المنهج النقدي بما يتلاءم وطبيعة الرواية من حيث موضوعها ومصدريتها، وفي محاولة لبيان العلاقة بين طبيعة الرواية والمنهج النقدي تحدث الباحث عن ملامح المنهج النقدي باعتباره آلة فحص وتمحيص تصلح لمختلف المرويات، وبيّن أن هذا المنهج يُستدعى بكل أدواته لمعالجة المرويات المتعلقة بالعقائد والأحكام، أما إذا تعلق الأمر بغير هذا الباب من تفسير وسير ونحوهما فإن المنهج يُتخفّف فيه بترك بعض أدواته، فقد يُستغنى عن النظر في الإسناد وشرط الوثاقة في الرواة ونحوها اكتفاء ببعض القرائن التي تحقق الغرض من تلك الرواية، وقد اقتصرت الدراسة على مرويات التفسير والمغازي كأنموذجين لذلك، مع بيان مسوغات ومبررات هذه المرونة المنهجية في نقد مثل هذه المرويات، كما بين الباحث أن هذا التكيف المنهجي حقيقة ثابتة عند النقاد، وظاهرة في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

كلمات مفتاحية: منهج، نقد، مرويات، حديث، مرونة، تكيف، إسناد، أحكام، تفسير، سير، مغازي.

Abstract:

This paper deals with an important issue amongst the reports criticism issues, which is a critical Methodism interpretation in a way that it will be compatible with the nature of narration in terms of its subject matter and reference, trying to show the relationship between that method and the nature of report.

The author talked about the features of critical Methodism considered as a tool of examining different reports. He showed that this method is followed with all its material to treat reports in relation with beliefs and rulings, but we can dispense with some of its material to treat the other reports in relation with Quranic interpretations and Prophetic military campaigns and biographies; we can do without focusing on the chain of narration and the trustworthiness with some indices that realize the desired purpose.
This study is restricted to Quranic interpretations and military campaigns and biography reports considered to be models showing the justification of this methodic flexibility in criticizing such kind of reports.
Keywords: Method; Critique; Narration; flexibility; Adaptation; *Isnad*; *Tafsir; Maghazi*.

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة: لقد بذل أهل العلم جهودا جليلة في حفظ السنن والآثار، وقد وضعوا لهذا الغرض قواعد نقدية تشكل منهجا نقديا متكاملا يمكن من خلاله تمحيص المرويات، وتقوم تلك القواعد على أساس النظر في المتن والإسناد معا بغية الخلوص إلى ظن راجح يحكم به على الرواية و بيان ما يترتب عليها من عمل، ولما كانت الفنون القائمة على الرواية ليست على سبيل واحدة، بل تختلف باختلاف متعلقاتها، صنّف الأئمة المرويات على أسس موضوعاتية في شكل كتب أو أبواب كالحلال والحرام، والعقائد، والنبوات، وبدء الخلق، والملاحم والفتن، والسير والمغازي، والتفسير وغيرها، والناظر في صنيع أهل الفن من المتقدمين يلحظ أنهم لا يعاملون تلك المرويات بطريقة نقدية واحدة مطردة في جميعها، بل إنهم يتشددون في تطبيق المنهج بكل صرامة في أبواب معينة، وأحيانا يتخففون في تطبيق ذلك المنهج ولا تلتفتون إلى بعض شرائط صحة الرواية ووثاقة الراوي، وقد ظهر في الأعصر المتأخـرة من يستدرك على المتقدمين صنيعهم هذا، وعمل على طرد المنهج في كل المرويات دون تمييز بين طبائعها المختلفة، وموضوعاتها المتمايزة، فصنفوا في صحيح السيرة وضعيفها، وما ثبت في التفسير وما لم يثبت وهكذا في كثير من الموضوعات التي تقوم على النقل، فيُطرح بالتالي ما لا يصح ولا بثبت في ذلك العلم، ويُؤخذ فقط بما توافرت فيه كل شروط ثبوت الخبر المعروفـة من اتصال السند، وعدالة الراوي وضبطه، والسلامة من العلة.

إشكالية البحث: يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية: هل لطبيعة المرويات ومجالاتها أثر على المنهج النقدي أم لا؟ وكيف يمكن تفسير تصرفات الأئمة في تخففهم في بعض الشرائط النقدية في بعض الفنون القائمة على الرواية كالتفسير والسير؟

خطة البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم معالجة هذه القضية النقدية وفق الخطة الآتيـة:

توطئـة في مفهوم المنهج النقدي عند المحدثين، ثم **المطلب الأول** خصصته لمرويات التفسير، واندرج تحته فرعان: الأول: نصوص الأئمة وتصرفاتهم، والثاني: مسوغات المنهج النقدي الخاص بالروايات التفسيرية، أما **المطلب الثاني** فقد خصصته لمرويات المغازي والسير، وتحته فرعان، الأول: نصوص الأئمة وتطبيقاته، والثاني: مسوغات المنهج النقدي الخاص بروايات المغازي والسير، ثم ختمت البحث بذكر أهم النتائج.

منهج الدراسة: الدراسة قائمة على المنهج التحليلي، حيث قمت بتتبع أقول النقاد وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج تجيب عن المشكل المطروح.

2. توطئة في طبيعة المنهج النقدي عند المحدثين:

منهج المحدثين قائم في أصله على ثنائية النظر في المتن والنظر في الإسناد، وبين السند والمتن ارتباط وثيق الصلة، فما السند إلا طريق للمتن، و" أهل العلل يطلقون على السند والمتن معا المروي، وينقدونهما، فثنائية المتن والسند ظاهرة في علم الحديث ومتأكدة في كثير من مباحثه التي حتمت نقدهما معا في المبحث الواحد، والغاية كانت دائما الوصول إلى قبول المتن أو رده" [1].

والاعتماد على أقوال أئمة الجرح والتعديل في نقد سند الحديث، لا يعني وجود تجاهل لنقد المتن، إذ الحكم على الراوي من قبل أولئك الأئمة هو نتيجة لعملية نقدية من أهم أركانها النظر في مدى سلامة متون ذلك الراوي، وعليه فإن اعتماد الباحث الحديثي على قول ابن حنبل، أو البخاري: أن فلاناً (منكر الحديث) مثلاً في تضعيف حديث ما، لا يعني تجاهل نقد المتن؛ لأن الراوي ما وصف بمثل ذلك الوصف في الغالب إلا لوجود مرويات منكرة في متونه، وبمعنى آخر فإن هناك تلازماً وترابطاً بين نقد السند ونقد المتن، فما يظنه البعض أنه نقد مجرد للسند، هو في الحقيقة نتيجة عملية شاملة لأمور عدة منها نقد المتن أيضا [2]، ومن تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكتب العلل " وجد كثيرا من الأحاديث التي

---

[1] طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، ص 106.

[2] خالد منصور الدريس، نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 39، 2005م، ص 144.

يطلق الأئمة عليها: (حديث منكر، باطل، شبه موضوع، موضوع)، وكثيرا ما يقولون في الراوي: (يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث)، ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن " [1].

فمنهج المحدثين النقدي أساسه الاستنكار والاطمئنان إلى مضمون الخبر، وهذا الشعور هو المنطلق الأول للعملية النقدية، فقد تُستنكر الرواية لمعان كثيرة منها: أنه غير معروف عن أصله، ومنها عدم استقامة معنى المتن، ومنها أنه لا يشبه كلام من رُوي عنه، وبعكس هذه الحالات يكون الاطمئنان إلى الخبر والركون إليه، غير أننا نشير هنا إلى أن هذا الاستنكار والاطمئنان مبدئيان فقط، والحسم في الأحكام النقدية يكون للدلائل والقرائن التي تأبى الحصر.

قال المعلمي رحمه الله: " إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك: إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلس، أعلّ البخاري بذلك خبراً رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة. تراه في ترجمة عمرو من التهذيب" [2].

وهذه التوطئة ضرورية لفهم عملية النقد الحديثي[3]، الذي نختار في تعريفه ـ في ضوء ما تقدم ـ بأنه: تمحيص الروايات الحديثية والتمييز بين المقبول والمردود منها من خلال التمييز بين أحوال الرواة جرحا وتعديلا، ومن خلال السند اتصالا وانقطاعا، ومن خلال الواقع إصابة وتخطئة [4].

---

[1] المعلمي عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والمجازفة، عالم الكتب، بيروت، 1403، ص263.

[2] المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ص 8.

[3] تباينت تعاريف النقد الحديثي لدى الباحثين، فمنهم من وسع في تعريف النقد حتى أدخل فيه ما ليس من حقيقته كتعريف الجوابي ينظر تعريف: محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، ص 94، وطائفة ترى بأن النقد هو حاصل علمي الجرح والتعديل والعلل ينظر: ابن معين وكتابه التاريخ، أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1979م، ص6، ومنهم من عرف النقد بآلية النقد " الاعتبار " وأنه عملية الفحص و التمحيص ينظر: أبو بكر عبد الصمد آل عابد، مقدمة في نقد الحديث سندا ومتنا، دار الطرفين للنشر والتوزيع، الطائف، السعودية، 2010م، ص 10.

[4] عبد الحميد قوفي، إتحاف الطالبين بقواعد النقد عند المحدثين، محاضرات في منهج النقد، جامعة الأمير عبد القادر، ص 9.

أو هو لقب جامع لثلاثة علوم " علم الجرح والتعديل "، و " علم العلل "، و" علم الرواية أو الاتصال والانقطاع"، فهذه العلوم مجتمعة تشكل علم النقد الحديثي، وأشهر أدواته " الاعتبار "، قال ابن حجر: " مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل " [1].

ويمكن تعريف منهج النقدي بأنه: آلة النظر في المرويات، وهذه الآلة في حقيقتها مركبة من أجزاء فحصية، كل جزء منها له دوره المنوط به في التعامل مع مكونات الرواية.

وأدوات هذا المنهج . في ضوء التعريف المختار . هي: كل ما يستعان به في فحص المتن والسند من الآليات والإجراءات، وأشهر أدوات المنهج . دون تفصيل . هي: البحث في حال الراوي من حيث عدالته وضبطه، وفي كيفية تحمله وأدائه، واتصال السند وانقطاعه، وكذا النظر في حال المتن محل الدراسة من حيث لفظه ومعناه، ومقارنته بأحاديث الباب، وغيرها مما يتعلق بنقد المتن في الجملة.

غير أن الممارس للفن لا يخفى عليه أن استدعاء هذه الأدوات كلها أو أغلبها إنما يكون في حالة نقد المرفوع من مرويات العقائد والأحكام فقط، أما في غير ذين البابين فإن المنهج النقدي لا يشتغل بكل أدواته، بل ببعضها فقط، وهذا البعض يختلف باختلاف مرويات الكتاب والباب، وهذا التكيّف وفق المرويات المختلفة، هو ما أطلقنا عليه "مرونة المنهج النقدي "، وقد دل على هذا نصوص كثير من الأئمة النقاد، سيأتي طرف منها.

ولا بأس بالتنويه ابتداء بأن أقوال الأئمة وتصرفاتهم دلت على أنهم كانوا يفرقون بين ما يضاف من الأخبار إلى النبي ρ وما يضاف إلى غيره، وما يضاف إلى غيره مما له علاقة بالتشريع وما لا علاقة له، " بل لقد بلغ كمال علمهم إلى درجة التفريق بين ما يضاف إلى النبي ρ بعضه عن بعض، فلأحاديث الأحكام والعقائد منهج فيه اختلاف عن منهج التعامل مع أحاديث الفضائل والرقائق ونحوها، بل أحاديث الأحكام نفسها لهم منهج في التعامل مع الحديث الذي يكون أصلا في بابه، والحديث الذي يعتبر من شواهد الباب، ولهم في جميع ذلك إبداعات تخضع لها العقول، ونفحات إلهام تشهد بأن علمهم علم مؤيد من الباري سبحانه " [2].

والتكييف المنهجي عند النقاد له ما يبرره ويسوغه في كل فن من الفنون القائمة على الرواية والنقل، وسنقتصر في هذه المقالة على تجلية مسوغات هذا التكيف المنهجي في مجالي: السير والمغازي، والتفسير.

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 1/ 11.

[2] حاتم العوني، إضاءات بحثية، ص 144.

3. المطلب الأول: منهج نقد مرويات التفسير

لا يخفى أن أكثر التفسير قد نُقل بروايات يحكم علماء الحديث عليها بالضعف أو أشد، وهو أحد ثلاثة علوم التي قال فيها الإمام أحمد بأنه ليس لها أصول، وعبارته مشهورة في هذا الباب حيث قال رحمه الله: " ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير" [1]، لكن الذي يعنينا هو كيفية تعامل هؤلاء العلماء مع هذه الروايات في علم التفسير، و كيفية تكييف المنهج النقدي مع طبيعة هذا النوع من المرويات.

الذي عليه جمهور علماء الأمة من المحدثين والمفسرين[2] وغيرهم الاعتماد على تلك المرويات في فهم كتاب الله عز وجل، و أطبقوا على روايتها بلا نكير، مع علمهم التام بما فيها من الضعف، وقد جرت عادة بعض الرواة المفسرين منهم خلط الروايات وعدم التمييز بينها، ورواية الموقوفات والمراسيل مع المرفوعات [3]، واحتملوا قوما معروفين بضعفهم في نقل الحديث، فقبلوا عنهم رواياتهم من حيث الجملة.

1.3 نصوص الأئمة وتصرفاتهم

أئمة المحدثين لهم كلام واضح بيِّن في قبول هذه الروايات واحتمالها والاعتماد عليها، لأنهم يفرقون بين أسانيد الحلال والحرام وأسانيد غيرها من حيث التشديد والتساهل، ونصوصهم في ذلك صريحة، ومن ذلك:

قال يحي بن سعيد القطان رحمه الله: " تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث . ثم ذكر

---

[1] الخطيب، الجامع، 162/2، قال الزركشي: " قال المحققون من أصحابه: مراده: أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صِحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير؛ كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام، والحساب اليسير بالعرض، والقوة بالرمي، وغيره ". البرهان، 156/2.

[2] خلافا لمن يرى ضرورة تطبيق المنهج النقدي الصارم . الذي سار عليه المحدثون في باب السنن والأحكام . على مرويات التفسير، ينظر: ما قاله أبو إسحاق الحويني في مقدّمة تحقيقه لتفسير ابن كثير 8/1، ط. ابن الجوزي نقلا عن منتدى كل السلفيين على الانترنت، بتاريخ:2018/01/10م. http://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread.php?t=365

[3] قال الحافظ ابن حجر: " ومنهم إسماعيل بن عبد الرحمن السدي . بضم المهملة وتشديد الدال . وهو كوفي صدوق، لكنه جمع التفسير من طرق منها عن أبي صالح عن ابن عباس وعن مرة بن شراحيل عن ابن مسعود وعن ناس من الصحابة وغيرهم، وخلط روايات الجميع فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك ". العجاب في بيان الأسباب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، ط1، 1997م، 1/ 211.

ليث بن أبي سليم، وجويبر بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب، ثم قال . وهؤلاء لا يحمد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم " [1].

وقال ابن عدي في ترجمة محمد بن السائب: " وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير ...وحدث عن الكلبي ابنُ عيينة وحماد بن سلمة وإسماعيل بن عياش وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس ورضوه بالتفسير، وأما في الحديث فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس، ففيه مناكير واشتهر به فيما بين الضعفاء يكتب حديثه " [2].

وقال ابن عدي عن الضحاك بن مزاحم: " والضحاك بن مزاحم عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه ففي ذلك نظر، وإنما اشتهر بالتفسير " [3].

قال البيهقي رحمه الله: " وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب " [4].

ومن مارس نقد الأسانيد يدرك أن المحدثين قد فرَّقوا في نقدهم لبعض الرواة، فجعلوه في نقل الحديث من المجروحين المتكلَّم فيهم، وأثنوا عليه في علم برع هو فيه، بل قد يكون فيه إماما يُؤخذ قوله في ذلك العلم، وهذا يعني أنَّ تضعيفه في رواية الحديث لم ينسحب إلى تضعيفه في غيره من الفنون.

قال الخطيب البغدادي: " إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مُسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم الحديث، وشغلهم بالتفسير، فهم بمثابة عاصم بن أبي النَّجود حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات، لغلبة علم القرآن عليه، فصرف عنايته إليه " [5]، والإمام عاصم بن أبي النَّجود الكوفي (128هـ)، قال عنه ابن حجر: " صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون "[6].

ومن الأمثلة التي يمكن أن تُضرب في هذا الشأن ما يأتي:

- حفص بن سليمان الأسدي (180هـ) الراوي عن عاصم بن أبي النَّجود (128هـ)، قال عنه الذَّهبي:

---

1 الخطيب، الجامع، 194/1، والبيهقي، دلائل النبوة، 35/1.

2 ابن عدي، الكامل، 2132/6.

3 الكامل، 1415/4.

4 البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ص 50.

5 الخطيب، الجامع، 194/2.

6 ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 471.

"أما في القراءة فثقة ثبت ضابط، بخلاف حاله في الحديث" [1]، وقال ابن حجر العسقلاني: "متروك الحديث مع إمامته في القراءة " [2].

– نافع بن أبي نعيم المدني (169هـ)، قال عنه الحافظ ابن حجر: " صدوق ثبت في القراءة " [3].

– عيسى بن ميناء المدني، المعروف بقالون (220هـ)، أحد راويَي نافع المدني (169هـ)، قال عنه الذهبي: " أما في القراءةِ فثبتٌ، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة، سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك، وقال: تكتبون عن كلِّ أحد " [4].

– حفص بن عمر الدُّوري (246هـ)، قال فيه ابن حجر: "لا بأس به " [5]، وقال ابن الجزري: " إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط " [6].

ومما يدل على ذلك أيضا أن المحدثين الذين جمعوا بين فنون عديدة، إذا صنفوا في المرويات الحديثية التزموا قواعد نقد الحديث، وإذا صنفوا في مرويات اللغة أعملوا قواعد اللغة، نذكر من هؤلاء:

– أبو عبيد القاسم بن سلام : في كتاب غريب الحديث الذي جمع فيه بين علمين، بين علم نقل السنة وبين شرح غريب السنة، إذا أراد أن ينقل الحديث أسنده، وإذا أراد أن يروي اللغة لم يسندها، يعني قد يروي القصيدة يسندها إلى الأصمعي الذي يرويها عن امرئ القيس الذي بينه وبين الأصمعي أكثر من مائتين سنة، ويثبتها ويفسر بها الحديث النبوي ولا إشكال عنده في شيء ، وأبو عبيد نفسه في كتاب الأموال أو كتاب الطهور نقد الأحاديث النقد الحديثي الذي يستخدمه المحدثون في نقد السنة النبوية، فنفس العالم يختلف منهج نقده بحسب اختلاف العلوم.

---

[1] الذهبي أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ، 1/ 140.

[2] التقريب، ص 257.

[3] التقريب، ص 995.

[4] الذهبي، ميزان الاعتدال، 3 / 327.

[5] التقريب، ص 259.

[6] ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ، 1 / 255.

– الإمام الطبري: يتضح هذا المعنى عنده غاية الوضوح، فكتابه تهذيب الآثار مثلا ينقد فيه الأحاديث النبوية النقد الحديثي الدقيق المتين المعروف، يأتي ويذكر الحديث ويقول: هذا الحديث ينبغي ان يكون معللا بكذا علة ثم يذكر ستة علل أو سبعة، فإذا جاء للتاريخ لا يفعل ذلك، فإذا جاء للتفسير لا يفعل ذلك إلا في مواضع معينة، ويذكر الروايات ويبني عليها فهم كتاب الله دون أن يطبق القواعد التي نعرفها في منهج نقد السنة النبوية [1].

2.3 مسوغات المنهج النقدي الخاص بالروايات التفسيرية

ثمة عدة أسباب ومسوغات لأجلها خصت المرويات التفسيرية بمنهج نقدي خاص فيه نوع تخفف عما هو معروف في نقد السنن والعقائد، ويمكن إجمال هذه المسوغات في النقاط الآتية:

1.2.3 التفسير أساسه لغات العرب

إذ إن التفسير يرتبط ببيان المعنى، وإدراك المعنى يحصل من غير جهة الحكم على الإسناد، لذا فإن المنهج النقدي الأليق بإثبات هذه المعاني التي سيقت بأسانيد تفسيرية هو عرضها على مجموعة من الأصول تبين صحيحه من ضعيفه، كالنظر في السياق والنظر في اللغة، والنظر في أساليب القرآن وعاداته وهديه ρ، ونحوها من الأصول الثابتة، فالتفسير أدلة نقده من خارج الأسانيد كاللغة المستفيضة.

فالعربية هي أصل الاحتجاج في التفسير، وإليها يجب أن يُرجع، قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ [إبراهيم:5]، وقال: ﴿بلسان عربي مبين﴾ [الشعراء: 195]، وأكثر المفسرين ورواة التفسير هم من العرب، وهذا ملمح دقيق نبه عليه الإمام البيهقي حيث قال: " وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم لأن ما فسروا به، ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط " [2].

والأئمة النقاد جوزوا الرواية في التفسير عن بعض من لا تُقبل روايته في الأحكام، لأن التفسير مرده إلى اللغة، والأحكام مردها إلى النص، والنص لا يثبت إلا بصحة الإسناد، واللغة تثبت بوجوه عدة، ونص القرآن قطعي الثبوت، والمنكر في باب التفسير بيّن واضح أظهر من غيره، للاشتراك في مخالفته لوجوه اللغة مع أصول الشرع، أو لا يكون له نظائر في القرآن، ومرويات الضعفاء في التفسير – في الغالب – لا

---

[1] ينظر: حاتم العوني، أسانيد التفسير ومنهجية الحكم عليها، نقلا عن موقع أهل الحديث: بتاريخ: 2018/03/15م: https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=141466

[2] البيهقي، دلائل النبوة للبيهقي، 37/1.

تخالف وجها من وجوه العربية، فإن خالفت وجها فإنها تُحمل على الوجه الآخر، الذي لا يخالف نصا ولا حكما ولا أصلا.

والخلاف في التفسير قليل جدا في الصحابة، كثير في التابعين، وفي أتباعهم أكثر، لأنه كلما قل التمكن من لغة القرآن وفهم معنى ألفاظه المنزل بها، احتيج لتفسيره بالمرادف أو القريب منه، وكلما توسع المفسر في هذا، ظهر معه الخطأ.

ولما كان كثير من التفسير من اختلاف التنوع، تساهل العلماء بالرواية عن الضعفاء، لأن الأصل الأصيل والمقصد العلي من النقد والتعليل خوف ورود شيء من المعاني المنكرة، والتي تخالف الأصول الثابتة، ولأن تفاسيرهم لا تخرج عن الوجوه المشروعة، واعتمادهم كله على لغة العرب [1].

وإن عدم التمييز بين مقام الرواية ومقام الدراية في هذا الباب يورث اضطرابا لدى المتعامل مع المرويات التفسيرية، فالأئمة يفرقون بين ما يرويه أهل التفسير و بين ما يثبتونه من معان في تفسير كتاب الله بصفتهم أئمة هذا الشأن وعارفين بلسان العرب، وقد لخص هذه المسألة بألخص عبارة وأوجز إشارة الإمام يحي القطان في قوله: " هؤلاء لا يحمد حديثهم ويكتب التفسير عنهم" [2] أي أن كلامهم في التفسير يُكتب ويُعتنى به ما لا يعتنى بمرويهم، فقد يكون فيما يكتب عنهم من البيان للقرآن ما يزيل اللبس عنه، ويكون المفسر عمدة في فهمه، كما تعتمد مفردات اللغويين في بيان معانيه [3].

2.2.3 باب التفسير أكثره كتب ونسـخ

المسوغ الثاني الذي يجب أن لا يغيب عن الأذهان في خصوصية منهج هذا الباب هو أن كثيرا من روايات التفسير روايات كتب وليست روايات محفوظة في الصدور، ولا يكاد يوجد اختلاف بين ما رواه نقلة هذه المرويات بهذه الأسانيد.

ولذا تجدهم ينسبون التفسير إلى من رواه مدونا كتفسير عطية العوفي (111هـ) عن ابن عباس (68هـ)، وتفسير السدي (128هـ) عن بعض أشياخه، وتفسير قتادة (117هـ) الذي يرويه سعيد ابن أبي عروبة

---

[1] ينظر: عبد العزيز الطريفي، التقرير في أسانيد التفسير، دار المنهاج، ط1، 2011 م، ص 25

[2] الخطيب، الجامع، 194/1.

[3] ينظر: عبد العزيز الطريفي، التقرير في أسانيد التفسير، ص 36.

ومعمر بن راشد، وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (68هـ)، وتفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (182هـ)، وغيرها من صحف التفسير.

وإذا كان كثير من هذه الروايات رواية كتاب فإنه يكتفى بشهرة هذه النسخ إلى أصحابها، والأسانيد زينة لها وبركة فقط.

وتفسير مجاهد بن جبر المشهور – الذي هو من أصح روايات التفسير– لو أعمل النقاد منهجهم المتشدد في نقد الأحكام، لضُعف جُل تفسيره، وذلك أنها منقطعة بكتاب يرويه القاسم بن أبي بَزَّة عن مجاهد بن جبر، سواء كان عن عبد الله بن عباس، أو من قول مجاهد بن جبر نفسه، ومثله رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس المشهورة التي لم يسمعها منه [1]، أضف إلى ذلك أن هذا التفسير . أي تفسير مجاهد . هو في الحقيقة وجادة . ككثير من روايات التفسير .، والوجادة إن لم تصح كرواية فإنها يحتج بها، وهذا نص عليه ابن الصلاح وهو الذي عليه عمل المحدثين جميعا [2].

3.2.3 المرويات التفسيرية جلها موقوفات ومقاطيع

إذا علمنا أن مرويات التفسير هي في الغالب من الموقوفات والمقطوعات، فإن النُّقاد يتساهلون في الموقوف والمقطوع ما لا يتساهلون في المرفوع، والمرفوع في التفسير قليل جدا، قال السيوطي رحمه الله في كتابه الإتقان: " الذي صح من ذلك قليل جدا، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة، وسأسردها كلها في آخر الكتاب" [3]، وساقها في أواخر كتابه الإتقان مما يروى عن رسول الله ρ من الصحيح والضعيف.

وعن سبب قلة المرفوع في مرويات التفسير يقول الدكتور عبد العزيز الطريفي: ولما كان الرواة الثقات يعتنون بأمور الديانة، ومسائل الأحكام الظاهرة التي يُخَاطب بها الناس في حياتهم، وحرصوا عليها، ونقلوها، وشددوا بالنقل، تساهلوا . لما كان العمر يضيق بالكل . بغيرها، فاعتنوا بالأهم، ولما حفظت الشريعة وبُدئ بتدوينها، ظهرت العناية بعلوم التفسير والسير والتاريخ والفتن والمغازي وغيرها، وهي في التابعين أظهر من الصحابة وفي أتباع التابعين أظهر من التابعين وفي أتباع أتباع التابعين أظهر من أتباع التابعين وهكذا، حتى توسعت العلوم ...لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، يفهمه عامة الناس في الصدر الأول، وتفسير ألفاظه

---

[1] ينظر: مساعد الطيار، مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، دار المحدث، المملكة السعودية، ط1، 1425 هـ، 411/1، وعبد العزيز الطريفي، التقرير في أسانيد التفسير، ص 28.

[2] ينظر: حاتم العوني، أسانيد التفسير ومنهجية الحكم عليها، الموقع السابق.

[3] السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، 2|228.

وبيانه مِن فضول العلم عند كثير منهم، بل إن فهم الأعرابي منهم لألفاظه ومقاصده يفوق فهم كثير من كبار المفسرين مِن المتأخرين ... و لما توسعت بلدان المسلمين، وكثُرت الفتوحات، واختلط العرب بالعجم، دخلت العُجْمة على اللسان العربي، فاحتاج للتفسير، وهذا سبب قلَّة التفسير المرفوع [1].

4. المطلب الثاني: منهج نقد مرويات المغازي والسير

من الفنون التي طالتها دعوات تطبيق المنهج النقدي الصارم – بعيدا عن المرونة المنهجية – شأنها شأن مرويات السنن والأحكام، المغازي والسير وعموم الأخبار، وسنسوق إن شاء الله في هذا المطلب من نصوص الأئمة وتطبيقاتهم ما يتقرر به أن النقاد لهم معايير خاصة، تتكيف وطبيعة المرويات في رد الأخبار وقبولها، وأن الخلط بين معايير النقد المختلفة خطأ جسيم يؤدي إلى مسخ العلوم.

1.4 نصوص الأئمة وتطبيقاتهم

من أصرح العبارات التي تدل على هذا المنهج الحديثي، الباب الذي عقده الخطيب البغدادي في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) بعنوان: (ما لا يفتقر كتبه إلى إسناد) وقول الخطيب: " وأما أخبار الصالحين وحكايات الزهاد والمتعبدين، ومواعظ البلغاء، وحكم الأدباء فالأسانيد زينة لها، وليست شرطا في تأديتها " [2].

وقال الحلبي في إنسان العيون: " والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم الترخص في الرقائق وما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجرى ذلك، وأنه يقبل فيه ما لا يقبل في الحلال والحرام لعدم تعلق الأحكام بها " [3].

وقال ابن سيد الناس: " ثم غالب ما يروى عن الكلبي أنساب وأخبار من أحوال الناس وأيام العرب وسيرهم، وما يجري مجرى ذلك مما سمح كثير من الناس في حمله عمن لا تحمل عنه الأحكام، وممن حكى عنه الترخص في ذلك الإمام أحمد، وممن حكى عنه التسوية في ذلك بين الأحكام وغيرها يحي بن معين [4] " [1].

---

[1] ينظر: عبد العزيز الطريفي، التقرير في أسانيد التفسير، ص 15-17

[2] ينظر: الخطيب، الجامع، 2/316-320.

[3] اللكنوي محمد عبد الحي، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط2، 1984م، ص 36.

[4] مذهب ابن معين ذكره الخطيب في الكفاية، ص213، بخلاف هذا الذي ذكره ابن سيد الناس، وجاء في الكامل لابن عدي (366/1): قال ابن معين: إدريس بن سنان يكتب حديثه في الرقاق.

وفي رواة المغازي والتاريخ أئمة ترك أهل العلم حديثهم ولم يحتجوا بهم، ولكنهم اعترفوا بإمامتهم في التاريخ والسير، منهم:

– محمد بن عمر الواقدي : قال عنه الذهبي: " جمع فأوعى وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، فاطرحوه لذلك، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم " [2]، و" وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ ... مع أن وزنه عندي أنه – مع ضعفه – يكتب حديثه ويروى، لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره، فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه " [3]، وقال عنه في موضع آخر: " والواقدي وإن كان لا نزاع في ضعفه، فهو صادق اللسان كبير القدر " [4].

– محمد بن إسحاق: قال عنه أحمد بن حنبل: " وأما محمد بن إسحاق، فيكتب عنه هذه الأحاديث . يعني المغازي ونحوها . فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا " قال أحمد بن حنبل بيده، وضم يديه وأقام أصابعه [5]، وقال ابن حجر: " محمد بن إسحاق بن يسار الإمام في المغازي، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير" [6].

وإن المتأمل في مناهج الأئمة ومصنفاتهم، وخاصة من له مشاركة في الحديث والتفسير والتاريخ، كالطبري من السابقين، وابن كثير من اللاحقين وغيرهما، يظهر له التطبيق العملي لذلك المنهج الفريد لنقد الروايات من حيث القبول والرد.

فالطبري مثلا له منهج في تهذيب الآثار تمثل في احتياط نقاد الحديث تجاه قبول الروايات وتوجيهها، بينما يختلف منهجه في التفسير حيث يقيم للروايات قرائن من الأشباه والنظائر، والقراءات، ولغة العرب، فيتساهل في قبول المراسيل ونحوها، لكنه لا يروي عن الكذابين، ويتبع منهج الإخباريين في

---

1 ابن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم رمضان، دار القلم، ط1، 1993م،20/1.

2 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 9/ 454.

3 السير، 9/ 469.

4 السير، 7/ 142.

5 تاريخ ابن معين . رواية الدوري، 60/3 . 237.

6 هدى الساري، مقدمة فتح الباري ص 459.

التاريخ، فيتساهل في الأسانيد، فيروي عن الإخباريين والنسابة، بأسانيد متصلة وغير متصلة، لكنه يحتاط فيما يتعلق بالسيرة النبوية، فلا يروي إلا عن المشاهير من رواتها [1].

ومعلوم أن كتاب مغازي الزهري أكثره مراسيل يسوقها الزهري كخبر واحد في سياق واحد، ومع ذلك لا خلاف بين أهل العلم في الاحتجاج بمغازي الزهري هذه التي يرويها عنه ابن إسحاق وموسى بن عقبة، بخلاف مراسيله خارج كتابه المغازي والسير فقد ردها كثير من أئمة الحديث، قال العلائي:" اختلف في مراسيل الزهري لكن الأكثر على تضعيفها قال أحمد بن أبي شريح سمعت الشافعي يقول: يقولون نحابي، ولو حابينا أحدا لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء، ذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم، وقال أبو قدامة عبيد الله بن سعيد سمعت يحي بن سعيد يعني القطان يقول: مرسل الزهري شر من مرسل غيره ... وروى عباس الدوري عن يحي بن معين قال مراسيل الزهري ليست بشيء" [2].

شواهد في احتجاج الأئمة بما اشتهر بين أهل المغازي واستفاض

ليس مقصود الأئمة في نصوصهم التي تقدمت في الاحتجاج بابن إسحاق، أو موسى بن عقبة، أو الزهري في أخبار المغازي إلا الاحتجاج بما أرسلوه من أخبارها، إلا ما ثبت أنهم أخطأوا فيه، أو خالفهم من هو أثبت وأعلم فيها، كما هو الحال في الأخبار المسندة [3]، ومن شواهد احتجاج الأئمة الأعلام بما يرويه أهل المغازي والسير نذكر:

1. احتجاج الشافعي بالمغازي على جواز قتل الأسير صبرا: احتج الشافعي برواية عدد من أهل العلم بالمغازي على جواز قتل الأسير صبرا حيث قال: " أنبأ عدد من أهل العلم من قريش وغيرهم من أهل العلم بالمغازي: أن رسول الله ρ أسر النضر بن الحارث العبدي يوم بدر وقتله بالبادية أو الأثيل صبرا، وأسر عقبة بن أبي معيط فقتله صبرا "، قال البيهقي: " رويناه عن محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي" [4]، ومعلوم أن هذا في مغازي ابن إسحاق عن بعض شيوخه في سياقه لغزوة بدر كما عند ابن

---

[1] ينظر: أبو بكر عبد الصمد، مقدمة في نقد الحديث سندا ومتنا، ص 77.

[2] العلائي صلاح الدين، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، ط2، 1986م، ص 89.

[3] حاكم المطيري، منهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير، موقع الدكتور حاكم المطيري:
http://www.dr-hakem.com/Portals/Content/?info=TmpNeEpsTjFZbEJoWjJVbU1RPT0rdQ==.jsp

[4] البيهقي، السنن الكبرى، 64/9.

ابن هشام ولم يجد له البيهقي إسنادا فعزاه إلى مغازي ابن إسحاق واكتفى بذلك، لأن ابن إسحاق وكتابه المغازي حجة إمام في هذا الفن لا يرد قوله فيها إلا بما هو أرجح منه ! [1].

2 . تقديم اتفاق أهل المغازي في قصة أم حبيبة على خبر في صحيح مسلم:

فقد رجح الإمام البيهقي إجماع أهل المغازي على حديث في صحيح مسلم في قصة تزويج أبي سفيان لأم حبيبة فقال: " وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رضي الله عنها قد أجمع أهل المغازي على خلافه فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبله، وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح أي فتح مكة بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسائلته وإن كانت مسألته الأولى إياه وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه لا يحتمل إن كان الحديث محفوظا إلا ذلك والله تعالى أعلم " [2].

وكذلك رجح ابن القيم عدم صحة حديث أم حبيبة احتجاجا بما تواتر عند أهل المغازي فقال:" فإن قيل بل يتعين أن يكون نكاحها بعد الفتح لأن الحديث الذي رواه مسلم صحيح وإسناده ثقات حفاظ، وحديث نكاحها وهي بأرض الحبشة من رواية محمد بن إسحاق مرسلا، والناس مختلفون في الاحتجاج بمسانيد ابن إسحاق فكيف بمراسيله؟ فكيف بها إذا خالفت المسانيد الثابتة؟! وهذه طريقة لبعض المتأخرين في تصحيح حديث ابن عباس هذا فالجواب من وجوه:

أحدها: أن ما ذكره هذا القائل إنما يمكن عند تساوي النقلين فيرجح بما ذكره وأما مع تحقيق بطلان أحد النقلين وتيقنه فلا يلتفت إليه، فإنه لا يعلم نزاع بين اثنين من أهل العلم بالسير والمغازي وأحوال رسول الله أن نكاح أم حبيبة لم يتأخر إلى بعد الفتح ولم يقله أحد منهم قط ولو قاله قائل لعلموا بطلان قوله ولم يشكوا فيه.

الثاني: أن قوله إن مراسيل ابن إسحاق لا تقاوم الصحيح المسند ولا تعارضه، فجوابه أن الاعتماد في هذا ليس على رواية ابن إسحاق وحده لا متصلة ولا مرسلة، بل على النقل المتواتر عند أهل المغازي والسير

---

[1] حاكم المطيري، منهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير، الموقع نفسه.

[2] البيهقي، السنن الكبرى، 140/7.

... والمقصود أن أئمة الفقه والسير ذكروا أن نكاحها كان بأرض الحبشة وهذا يبطل وهم من توهم أنه تأخر إلى بعد الفتح اغترارا منه بحديث عكرمة ابن عمار ... وساق أدلة أخرى " [1].

ومعلوم أن التواتر عند أهل المغازي والسير في هذه القضية وغيرها ليس تواتر الأخبار بالأسانيد كما عند المحدثين، بل ما تواتر عند أئمتهم وشاع بين شيوخ هذا الفن، وإلا لو بحثنا عن قصة زواج أم حبيبة في كل كتب المغازي لما وجدنا شيئا من هذا التواتر المذكور، لا في هذا الخبر ولا في غيره من أخبار المغازي والسير، حتى قيل في علم وكتب المغازي ليس له أصول، أي أسانيد، بل ألف عروة والزهري كتابيهما بلا أسانيد لعدم الحاجة لذلك ... ولهذا لم يستطع ابن القيم أن يذكر إسنادا صحيحا متصلا أقوى مما جاء في صحيح مسلم ولو وجده لما كان في حاجة ليتكئ على قول أهل المغازي والسير ونقلهم المتواتر! [2]، قال ابن تيمية: " ومثل هذا مما يشتهر عند هؤلاء مثل الزهري وابن عقبة وابن إسحاق والواقدي والأموي وغيرهم وأكثرهم ما فيه أنه مرسل، والمرسل إذا روي من جهات مختلفة ولا سيما ممن له عناية بهذا الأمر ويتبع له كان كالمسند، بل بعض ما يشتهر عند أهل المغازي ويستفيض أقوى مما يروى بالإسناد الواحد ولا يوهنه أنه لم يذكر في الحديث المأثور" [3].

2.4 مسوغات المنهج النقدي الخاص بروايات المغازي والسير

من أهم المسوغات التي جعلت النقاد يكيفون منهجم النقدي وفق طبيعة هذا النوع من المرويات، بحيث رضوا بالمراسيل دون المسانيد، وبالشهرة دون الأسانيد، الأمور الآتية:

1.2.4 طبيعة أخبار المغازي والسير القصصية: ويمكن إجمال محددات هذه الطبيعة في الآتي:

أولا . التلفيق وجمع الروايات: وهذا من طبيعة القصة السردية، وربما عده المحدثون من عيوب الرواية، فطبيعة روايات المغازي استلزمت هذا المنهج في سوق الأخبار، فربما ذكر أهل السير والتاريخ شيوخهم الذين سمعوا منهم أخبار المغازي وجمعوهم بالرواية دون أن يفصلوا رواياتهم عن بعضها، وربما أرسلوها عن أولئك الشيوخ دون ذكر عمن أخذها أولئك الشيوخ، اكتفاء بتواترها وشهرتها، كما كان يفعل أبو معشر، قال ابن سعد: " محمد بن أبي معشر نا أبو معشر بأحاديث المغازي كلها والتاريخ في آخرها، فقال أبو

---

[1] ابن القيم، جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، ط2، 1987م، ص 245.

[2] حاكم المطيري، منهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير، وقد ذكر الدكتور شواهد أخرى على احتجاج الأئمة بما اشتهر بين أهل المغازي والسير، تنظر في الموقع نفسه.

[3] ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق محمد عبد الله عمر الحلواني، دار ابن حزم، ط1، 1417هـ، ص 147.

معشر حدثني بأحاديث المغازي رجال شتى منهم محمد بن قيس وسعيد بن أبي سعيد ومحمد بن كعب وشرحبيل بن سعد وشريك بن عبد الله بن أبي نمر وغيرهم من مشيخة أهل المدينة " [1].

فهذا مما عابه أهل الحديث والأثر على أهل المغازي والسير، قال الزركشي (وهذا يستعمله أهل المغازي والسير، ولا يعلم منه القدر الذي رواه عن كل واحد من الذين حدثوه) [2].

وقد اشتهر الزهري بذلك، وكذلك شيخه عروة بن الزبير، وإنما حملهم عليه كثرة شيوخهم الذين سمعوا الخبر منهم، وفي تفصيل خبر كل واحد على حدة تطويل بلا طائل، ما دام المعنى واحد، إذ أخبار المغازي والسير طويلة بطبيعتها، فلا يناسبها قص حديث كل شيخ وحده، ولهذا لم يتردد البخاري في تخريج مثل هذه الأخبار، قال السخاوي (كحديث الإفك فإنه في الصحيح [3] من رواية الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبد الله بن عبد الله بن عتبة كلهم عن عائشة، قال الزهري وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض وأثبته اقتصاصا، وفي لفظ: وبعض القوم أحسن سياقا، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثه يصدق بعضا، زعموا أن عائشة وساقه بطوله، ولفظ ابن إسحاق [4] قال الزهري حدثني بعض هذا الحديث وقد جمعت لك الذي حدثوني، ولما ضم ابن إسحاق إلى الرواية الزهري عن الأربعة روايته هو عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة، وعن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه كلاهما عن عائشة، قال وكل حديث هؤلاء جميعا يحدث بعضهم ما لم يحدث صاحبه، وكل كان ثقة، فكل حدث عنها ما سمع، وذكره، وقريب منه قول عروة ابن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم رضي عنهما يزيد أحدهما على صاحبه، قال خرج النبي ρ فذكر حديثا، وكثيرا ما يستعمله أصحاب المغازي) [5].

ثانيا . طريقة عرض الحادثة الواحدة: إن كتاب السيرة والمؤرخين يعرضون الحادثة الواحدة في موطن واحد وفي ترتيبها الزمني، بخلاف الأمر عند بعض المحدثين، الذين يفرقون الحادثة الواحدة في عدة مواضع، تبعا للاستدلال بها على الأحكام والآداب ونحو ذلك.

---

[1] ابن عساكر، تاريخ دمشق، 209/39.

[2] الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، 628/3.

[3] البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضا، 173/3 . 2661.

[4] ينظر: ابن هشام عبد الملك أبو محمد جمال الدين، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1955م، 260/4.

[5] السخاوي، فتح المغيث، 306/2، وينظر: المطيري، منهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير.

ولعل الذي يفسر هذا الاختلاف بين المؤرخين والمحدثين هو غرض كل منهما، فالمحدث يسوق الحديث في المقام الأول للاستدلال على الأحكام والآداب وشرائع الإسلام، ومن ثم ينظر لأحاديث السيرة هذه النظرة التشريعية، ومن ثم يسوق منه الموضع الذي يناسب الاستدلال ثم هو في الغالب يسوقه مطولا بكامله في الموضع الذي يراه مناسبا، أما المؤرخون فإنهم ينظرون إلى الخبر أو الحديث كأنه لبنة من اللبنات المكونة للسيرة ومن ثم توضع في سياقها وترتيبها الزمني حتى تتكامل مراحل السيرة ويسلم بعضها إلى بعض فيذكرون الخبر في موضع واحد، وهو ما يدل عليه سياقه الزمني بين الأحداث [1].

2.2.4 التدوين المبكر للسير والمغازي

لعل سبب ترك أئمة المغازي المصنفين فيها .كعروة بن الزبير والزهري . لذكر الإسناد هو التأليف المبكر لها من جهة، فهي من أول ما صنفه علماء الأمة، وكان ذلك في حياة الصحابة أنفسهم، ولكثرة شيوخهم الذين أخذوا عنهم هذه الأخبار، فكان الإرسال ضمانة ممن أرسل منهم بصحة ما رواه عنهم، فلم يعتن من صنف في هذا الفن بذكر الأسانيد كعروة بن الزبير كتابه في المغازي، و الزهري، لتواتر تلك الأخبار وشهرتها الشهرة التي تغني عن ذكر أسانيدها، إذ كان التأليف في هذا الفن مبكرا، حيث الصحابة متوافرون، ولا حاجة للأسانيد حينها، قال الطناحي رحمه الله: " في النصف الثاني من القرن الأول الهجري بدأ بعض التابعين في تدوين أخبار السيرة النبوية ومغازي رسول الله ρ، ويجمع مؤرخو السير على أن أول من كتب في ذلك هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، المتوفى سنة 93هـ، وقد عاصره وتلاه نفر من التابعين الذين عرفوا بالعناية بالسيرة، وجمع أخبارها، منهم أبان بن عثمان بن عفان المتوفى سنة 105هـ، ووهب بن منبه المتوفى سنة 110هـ، وعاصم بن عمر بن قتادة المتوفى سنة 120هـ، ومحمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري المتوفى سنة 124هـ، وعبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن حزم المتوفى سنة 135هـ) [2].

وتدوين الفنون عموما مؤذن بتحول منهجي في نقد مرويات ذلك الفن يسميه البعض " تخفف في الشروط النقدية " وقد يسمى " تساهلا "، والحق أنه تحول طبيعي تقتضيه طبيعة العلم المنظور فيه وتفرضه المرحلة.

3.2.4 شهرة المغازي والسير

---

[1] ينظر: عطية مختار، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، بحث مقدم إلى جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات المعاصرة، الدورة الثالثة، 1427هـ، ص 77.

[2] الطناحي محمود، الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، الخانجي، القاهرة، ط1، 1985، ص 32.

أخبار المغازي والسير مع ما تحمله من عوامل الذيوع والانتشار في ذاتها باعتبارها القصصي، فقد كانت موطنا للفخر والاعتزاز يتناقلها الأجيال، بل كانت المغازي والسير تحفظ وتدرس كما يحفظ ويدرس القرآن، لشدة عناية سلف الأمة بها، وهو ما يؤكد تواترها من حيث العموم والإجمال من جهة، ومدى عناية علماء الأمة من جهة أخرى حتى قال علي بن الحسين "كنا نعلم مغازي رسول الله كما نعلم السورة من القرآن " [1]، وقال إسماعيل بن محمد بن سعد: "كان أبي يعلمنا مغازي رسول الله وسراياه ويعدها علينا، ويقول هذه مآثر آبائكم فلا تضيعوا ذكرها " [2]، فشأن النبي ρ وسيرته ومغازيه شهرته كشهرة القرآن، وليست هي أخبار آحاد يتطلب لها الإسناد من أجل إثباتها، مما حمل أئمة المغازي والسير على الإرسال وعدم تكلف ذكر الأسانيد [3].

وخلاصة القول أن طبيعة الفنون تختلف، ومن رام تطبيق مناهج الأئمة النقاد في الأحكام على روايات التفسير أو المغازي والسير و تطلب في هذه الأبواب أحسن الأسانيد وأجودها، أو ابتغى أن يكون معظم رواتها من الثقات الأثبات كما هو الحال في العقائد والأحكام فقد أخطأ في ذلك، وقد اشتهر تطبيق هذا المنهج عند بعض المتأخرين، وهذا مخالف لمناهج الأئمة وصنيعهم، والله أعلم.

5. خاتمة: يمكن أن نجمل نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

1 – منهج النقد لدى المحدثين هو آلة النظر في المرويات، وهذه الآلة في حقيقتها مركبة من أجزاء فحصية، كل جزء منها له دوره المنوط به في التعامل مع مكونات الرواية.

2 – إن استدعاء أدوات المنهج النقدي كلها أو أغلبها إنما يكون في حالة نقد المرفوع من مرويات العقائد والأحكام فقط، أما في غير ذين البابين فإن المنهج النقدي لا يشتغل بكل أدواته، بل ببعضها فقط.

3 – التكييف المنهجي عند النقاد له ما يبرره ويسوغه في كل فن من الفنون القائمة على الرواية والنقل.

4 – اشتهر عند بعض المتأخرين إعمال المنهج النقدي بكل أدواته في كل الفنون التي تقوم على الرواية وطرده في كل الأبواب، وهذا مخالف لصنيع الأئمة المتقدمين، مما أدى إلى ردّ مرويات كثير من المفسرين وأهل المغازي والسير.

---

[1] الخطيب، الجامع، 188/2.

[2] الجامع، 195/2.

[3] ينظر: المطيري، منهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي، الموقع السابق، وابن عبد البر، التمهيد، 3/1.

5 – من تجليات مرونة المنهج النقدي في معالجة مختلف المرويات:

أ – المحدثون قد فرّقوا في نقدهم لبعض الرواة، فجعلوه في نقل الحديث من المتكلَم فيهم، وأثنوا عليه في علم برع هو فيه، وقد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مُسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام.

ب – الأئمة الذين جمعوا بين فنون عديدة .كالطبري . إذا صنفوا في المرويات الحديثية التزموا قواعد نقد الحديث، وإذا صنفوا في غيرها كاللغة والتفسير والتاريخ ونحوها مما سبيله الرواية، يكيفون المنهج النقدي بما يناسب طبيعة تلك المرويات

6 – أهم مسوغات المنهج النقدي الخاص بالروايات التفسيرية ثلاثة أمور:

– التفسير أساسه لغات العرب، لارتباطه ببيان المعنى، وإدراك المعنى يحصل من غير جهة الإسناد.

– باب التفسير أكثره كتب ونسخ، فيكتفى بشهرة هذه النسخ إلى أصحابها، والأسانيد زينة لها.

– مرويات التفسير أكثرها موقوفات ومقاطيع، والنقاد يتساهلون فيها ما لا يتساهلون في المرفوع.

7 – أهم مسوغات المنهج النقدي الخاص بروايات المغازي والسير ثلاثة أمور:

– طبيعة أخبار المغازي والسير القصصية الطويلة بطبيعتها فلا يناسبها سوق حديث كل شيخ وحده، وإنما تساق بمنهج التلفيق وجمع الروايات وفي موطن واحد عادة خلافا للروايات الحديثية التي تتعلق بها الأحكام لاختلاف الغرض من سياق الروايات في كل فن.

– التدوين المبكر للسير والمغازي، حيث بدأ في عصر الصحابة والتابعين، وتدوين الفنون عموما مؤذن بتحول منهجي في نقد مرويات ذلك الفن.

– شهرة المغازي والسير، لما تحمله من عوامل الذيوع والانتشار في ذاتها باعتبارها القصصي.

6. قائمة المراجع:

– ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق ج.برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.

– ابن القيم أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، ط2، 1987م.

– ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم تقي الدين أبو العباس، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1417هـ.

- ابن حجر العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- ابن حجر، العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، ط1، 1997م.
- ابن حجر، تقريب التهذيب، عناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.
- ابن سيد الناس فتح الدين، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1993م.
- ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ
- ابن عدي الجرجاني عبد الله أبو أحمد، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1988م.
- ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1995م.
- ابن معين، تاريخ ابن معين . رواية الدوري، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط1، 1979م.
- ابن معين وكتابه التاريخ، أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1979م.
- ابن هشام عبد الملك أبو محمد جمال الدين، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1955م.
- أبو بكر عبد الصمد آل عابد، مقدمة في نقد الحديث سندا ومتنا، دار الطرفين للنشر والتوزيع، الطائف، السعودية، 2010م.
- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ρ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.
- البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين، دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط1، 1988م.

- البيهقي، السنن الكبرى (ومعه الجوهر النقي لابن التركماني)، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ط1، 1344 هـ.
- البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.
- الذهبي أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، الرسالة، بيروت، ط1، 1404هـ.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق فريق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1963م.
- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بلافريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1998م.
- السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، حققه علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 2003م.
- السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة، 1974م.
- الطناحي محمود محمد، الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1985م.
- العلائي صلاح الدين، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1986م.
- اللكنوي محمد عبد الحي، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط2، 1984م.
- المعلمي عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ.
- المعلمي، مقدمة الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، دار الكتب العلمية، 1971م.

- حاتم العوني، إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007م.

- عبد الحميد قوفي، إتحاف الطالبين بقواعد النقد عند المحدثين، محاضرات في منهج النقد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

- عبد العزيز الطريفي، التقرير في أسانيد التفسير، دار المنهاج، ط1، 2011 م.

- عطية مختار، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، بحث مقدم إلى جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات المعاصرة، الدورة الثالثة، 1427هـ.

- محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

- مساعد الطيار، مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، دار المحدث، السعودية، ط1، 1425 هـ.

المجلات:

- خالد منصور الدريس، نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 39، 2005م.

المواقع الالكترونية:

- حاتم العوني، أسانيد التفسير ومنهجية الحكم عليها، موقع أهل الحديث: بتاريخ: 2018/03/15م:
https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=141466

- الحويني أبو إسحاق، مقدّمة تحقيقه لتفسير ابن كثير (ط. ابن الجوزي) نقلا عن منتدى كل السلفيين على الانترنت، بتاريخ: 2018/01/10م.
http://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread.php?t=365

- حاكم المطيري، منهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير، موقع الدكتور حاكم المطيري:
http://www.dr-hakem.com/Portals/Content/?info=TmpNeEpsTjFZbEJoWjJVbU1RPT0rdQ==.jsp